المصدر: الاهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٠ يناير ٢٠٠٥

وزير الخارجية فى حديث خاص للاقتصادى:

تنشيط الجهود والتحركات الدبلوماسية لخدمة مصالحنا الاقتصادية

سنفعل كل مانستطيع لتسهيل فتح الاسواق وتوفير فرص عمل للشباب

قال وزير الخارجية احمد ابو الغيط ان السياسة الخارجية المصرية ستشهد نشاطا كبيرا وواسعا خلال الفترة القليلة القادمة لخدمة القضايا والاهداف والمصالح الاقتصادية للاستفادة من الاصلاحات العديدة التي اقدمت عليها الحكومة مؤخرا وتلك العازمة علي اتخاذها في المستقبل القريب.

واكد الوزير في حديث خاص للاهرام الاقتصادي ن مصر لن تتردد في اتخاذ اي خطوة تخدم مصالحها الاقتصادية وتسهم في توفير فرص عمل للشباب الذي يعاني من تفاقم حدة البطالة وتساعد علي فتح اسواق الخارجية امام المنتجات والصادرات المصرية معتبرا ان توقيعها لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لكويز، مع اسرائيل والولايات المتحدة جاء في هذا السياق.

وفي هذا الشأن نفي الوزير في حديثه للاقتصادي بشدة ان يكون هذا الاجراء وتوقيع تلك الاتفاقية مقدمة لاقامة منطقة تجارة حرة بين مصر واسرائيل كما نفي اي ضغوط سياسية دفعت مصر الي توقيع الكويز، وقال ابو الغيط مستغربا البلبلة التي واكبت هذه القضية ان هذه الاتفاقية توفر فرصة للتصدير للاسواق الامريكية وهي بالمناسبة ليست ملزمة لاي شركة او مؤسسة او مصنع للتعامل معها، كما انها مهم في خلق فرص عمل للكثير من الشباب والايدي العاملة العاطلة.

وقال انه ليس مطروحا ابرام منطقة تجارة حرة مع اسرائيل كما اننا وبموجب الكويز لن نستقبل اسواقنا منتجاتها ولن نسوقها او ندخلها للدول العربية حتي تثار كل هذه البلبلة.

وفيما يلي حديث وزير الخارجية للاهرام الاقتصادي الذي أثر ان يقتصر هذه المرة علي قضايا اقتصادية بحتة دون التعرض لمسائل سياسية باعتبارها تشهد تناولا يوميا ومتابعة مستمرة كما يتعرض لها سواء من خلال مؤتمراته الصحفية او منتديات ومحافل يتحدث أمامها..

■ بداية لوحظ اهتمام كبير توليه السياسة الخارجية منذ توليتم منصبكم قبل أكثر من ستة أشهر بالعمل علي دعم العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم ووضعها علي قدم المساواة مع القضايا والملفات السياسية الاخري برغم التهاب هذه الاخيرة دون ان تشغلكم هذه عن تلك فما هي خطتكم واهدافكم من وراء هذا التحرك؟.

ثقل مصر ومكانتها

□ اولا: أود الاشارة الي ان السياسة الخارجية لدولة لها ثقل مثل مصر اقليميا ودوليا لايمكن ولاينبغي لها ان تتجزأ.. إذ يصعب التفرقة أو وضع فواصل وتناقضات بين الموضوعات الاقتصادية والسياسية وحتي الثقافية خاصة في ضوء تنامي ظاهرة العولمة التي يعد تشابك المجالات المختلفة من اهم عناصرها وسماتها، لكونها جميعا تشكل السياسة الخارجية ومن ثم فإنها تعد جزءا متكاملا من شبكة مصالح وعلاقات مصر الخارجية التي يجب بل يتعين المحافظة علي مصالحنا بها والعمل علي تنميتها من خلال التعاون بين مختلف الوزارات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

احمد ابو الغيط

العمل علي جميع الاتجاهات لإدراك مصالح مصر والاستفادة من خطة الاصلاح

والهيئات المختلفة بالدولة.

اضيف الي ذلك ان العلاقات الاقتصادية الدولية والاقتصاد العالمي يشهدان تطورا مستمرا واذا ما أخذنا ماشهده عقد التسعينات من تحولات كبيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية وتزامن معها بروز وصعود ظاهرة العولمة كل هذه التطورات والمعطيات خلقت تحديات جديدة امام كافة الدول النامية خاصة من جانبها الاقتصادي وبينها مصر التي كان من الطبيعي ان تسعي وتعمل علي التفاعل معها وان تتواءم سياساتها وتوجهاتها مع تلك التطورات للاستفادة بأكبر قدر ممكن وفي ذات الوقت تجنب الاثار السلبية مما يعني الا يفوتها قطار العولمة سريع الحركة.

ومن هذا المنطلق فإن سياسة مصر الخارجية تعني بدرجة اساسية بالعمل للحفاظ علي مصالحنا الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول الصديقة والتجمعات الدولية بهدف دعم جهود الحكومة لاستكمال مسيرة الاصلاح.

نشيطون عربيا وإفريقيا!

■ **لكن ألا ترون أن ثمة حركة اكثر نشاطا وسرعة تعطي اولوية الآن للتوجه شمالا وغربا سواء مايتعلق بالمشاركة الاوروبية او مع الولايات المتحدة واسرائيل، بموجب الكويز علي حساب ارتباطات وعلاقات اخري؟**

□ هذا ليس صحيحا.. لان الذي يلاحظ حركة وتوجهات سياسة مصر الخارجية ولعلكم تدركون وتلمسون ذلك يري انها تتحرك علي كافة الاتجاهات من خلال منح دفعة كبيرة وجرعة نشاط للعلاقات مع قارتها الافريقية باعتبارها تمثل الفضاء الاستراتيجي وبالقدر نفسه كانت التوجهات نحو الروابط والعلاقات العربية باعتبارها تنطلق من أسس وركائز تاريخية ويكفي انه كان لوزير الخارجية ٣ جولات ويجري الترتيب للرابعة علي مدي نصف سنة او اقل مع دول افريقية كما قام بنفس القدر او اكثر التي شملت دولا عربية تهدف كلها لتنشيط العلاقات خاصة في النواحي الاقتصادية التجارية وبالتالي فنحن حريصون علي احداث مواءمة في توجهاتنا الخارجية وعلاقاتنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للمناطق التي تنتمي اليها مصر وعلي رأسها امتها العربية والقارة الافريقية لأننا نرغب بالفعل في تنمية هذه العلاقات بدرجة كبيرة بحيث تخدم مصالح طرفيها نحن او اشقائنا العرب والافارقة.

وكما تعلم فإن وزارة الخارجية لعبت دورا مهما في منطقة التجارة العربية الكبري وفي التفاوض علي الاتفاقية الاطارية للتجارة في الخدمات بين الدول العربية الي جانب فتح باب التعاون الاقتصادي واسعا مع افريقيا وخاصة من خلال تجمع الكوميسا، كما تلعب مصر دورا بارزا من خلال مبادرة المشاركة من اجل التنمية بافريقيا المعروفة بالنيباد، بالاضافة الي مبادرات واطر اخري عربية مهمة مثل اعلان اغادير الذي يضم مصر وكلا من الاردن وتونس والمغرب وهي من اوائل الدول العربية المتوسطية التي وقعت اتفاقيات للمشاركة مع الاتحاد الاوروبي.

جاء هذا التحرك عربيا وافريقيا بالتوازي مع ما شهدته العلاقات المصرية للتعاون الاورومتوسطي او مع الاتحاد الاوروبي في اطار اتفاقية المشاركة ومن بعدها ابرامها اتفاقية الكويز ومن تم فإنها جميعها تصب في خدمة مصالح مصر واقتصادها وشعبها ولاتناقض بينها كما ان اي توجه لم ولن يكون علي حساب الاخر!

■ وكيف ترون مستقبل هذه الحركة وهل يلمس المواطن المصري مردودا فعليا ينعكس علي مستوي معيشته؟

□ اتوقع ان تثمر هذه الجهود عن زيادة مستقبلية في حجم النشاط الاقتصادي ولكن ينبغي ان ندرك حقيقة هامة مفادها ان المبادرات الاقتصادية والحركة بهذا المجال ليست سريعة العائد اذ انها عادة ماتأخذ بعض الوقت وربما وقتا اطول حتي نلمس مردودها وثمارها وتظهر نتائجها بوضوح

ونحن من جانب علينا ان نتخذ كل الاجراءات التي من شأنها تسهيل الوصول لاهدافنا دون كلل او تعجل للنتائج .. وفي هذا السياق اود الاشارة الي انني بعثت برسائل الي سفرائنا بالخارج تتضمن توجيهات محددة في كل مجال من المجالات علي رأسها الاهتمام بالمجال الاقتصادي والتجاري والعمل علي بذل اقصي جهودهم لجذب الاستثمارات الاجنبية للعمل بالداخل وفتح اسواق الدول التي يعملون بها امام المنتجات المصرية خاصة انها باتت تتمتع بقدرات عالية علي المنافسة في مجالات عديدة.

تشغيل الشباب همنا الأكبر

■ لكن ثمة ادراك وملاحظة بأنكم تعطون اولوية قصوي لتوجه مصر جنوبا اي تجاه القارة الافريقية فهل هذا صحيح واي الارتباطات ترونها اكثر اهمية وينبغي ان تحتل مكانة الصدارة في حركتكم وجهودكم الدبلوماسية؟

□ هذا سؤال جيد - نحن بالفعل معنيون بتنشيط علاقات مصر مع قادتها الافريقية انطلاقا من اسس وثوابت عديدة باعتبار ان هذه القارة تمثل المحيط الاستراتيجي لنا شأنها شأن البعد العربي او المحيط العربي كلاهما وجهان لعملة واحدة.

واذ لمستم مدي حرصنا علي تنشيط هذه العلاقات ومنحها دفعات وجرعات قوية فإن هذا لايعني تجاهل مناطق اخري او ان يكون تحركنا في محيط ومنطقة علي حساب الاخر. ولاشك ان كل هذه المناطق او المبادرات والاتفاقيات سواء مع اشقائنا العرب او الافارقة او مع الاتحاد الاوروبي وغيرها جميعا تصب في هدف واحد هو خدمة الاقتصاد وتحقيق مصالح مصر الاقتصادية والتجارية.. وبالتالي فلايمكن لاحد هذه التوجهات ان يغني عن الآخر كما انه وكما ذكرت سلفا لاتناقض بينها ولن يكون احدها علي حساب الاخر نحن لنا مصالح مع الجميع افريقيا والعرب واوروبا وغيرها في اطار اتفاقيات وتوجهات محددة وواضحة.وما أريد التأكيد عليه بهذه المناسبة ان هذه الاتفاقية التي نقدم عليها ونوقعها ليست مجرد مناسبات او احتفالات تعقد ثم تنفض ونحن لن نقبل بأن تظل حبرا علي ورق.

هناك محاولات جادة من الحكومة لتحسين مستوي معيشة المواطن المصري هذا هو الهدف من تلك الاتفاقيات لكن هذا الأمر لاينبغي ان تتحمله الحكومة وحدها بل يتعين علي القطاع الخاص ان ينهض بمسئولياته لان عليه جانبا كبيرا وان تتكاتف جميع فئاته للعمل علي تحقيق نهضة مصر واقتصادها وأود التأكيد ايضا الي انه ثمة مشكلة بالغة الاهمية تدركونها تتعلق بقضية التشغيل او التوظيف والعمل علي مكافحة الفقر بأسلوب جاد ورفع معدلات النمو وهذا لن يتحقق الا بزيادة الانتاج والقدرة الشرائية والاهم من ذلك زيادة معدلات وحجم التصدير للخارج وكل هذه التحركات من شأنها ان تسهم في حل مشكلة البطالة التي تعد واحدة من اكبر واخطر المشكلات التي تواجهنا حاليا لان هؤلاء الشباب والطاقة الكبيرة المعطلة من حقهم ان يجدوا فرصة عمل لان كل منهم امامه مستقبل ولديه طموحات للزواج والعيش في حياة كريمة.

مصلحة مصر أولا

■ ثمة اعتقاد لدي البعض بأن هذه المبادرات او بعض الاتفاقيات سوف تستنزف الاقتصاد المصري وسيكون لها مردود سلبي وتصب في محصلتها لمصلحة الطرف الاخر اكثر من تحقيقها لمصلحة مصر مثل اتفاقية المشاركة مع اوروبا او الكويز مع الولايات المتحدة واسرائيل؟

□ نحن ندرك انه من الطبيعي وجود فئات او بعض الاصوات ستعارض اي توجه او اتجاه للتطوير لان اي اتفاقية لايمكن ان تحقق مصلحة كل الفئات بنفس القدر.. لكن مايهمنا وبحكم تحركنا هو معرفة المحصلة والنتيجة النهائية او الاجمالية التي ستعود علي مصر واقتصادها من جراء اي اتفاقية او تحرك او مبادرة.. فإن كانت النتيجة النهائية او المحصلة النهائية ايجابية علي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أستغرب المبالغة في نقد «الكويز» لا تلزم أحدا علي التعاون مع الاسواق الامريكية

الاقتصاد المصري واكثرية فئات المجتمع فلا يجب ان نتردد في قبولها خاصة اذا اسهمت في رفع مستوي معيشة المواطنين واسهمت في تنمية بلدنا.

وفيما يتعلق باتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية فأذكر ان مشاركتنا منذ بداية انطلاق مفاوضاتها وخلال المراحل الاولي من الاعداد لها.

ولقد كان لقرار الموافقة عليها شقان اساسيان هما فتح اسواق اوروبا امام المنتجات المصرية علما بأن الاتحاد الاوروبي يعد اكبر شريك تجاري لمصر تصديرا واستيرادا كما انه يعد اكبر تجمع اقتصادي عالمي..وهذا يتعلق بالعمل والسعي علي اكساب الاقتصاد المصري القدرة علي المنافسة من خلال تعريضه لمنافسة السلع والمنتجات الاوروبية وبأسلوب تدريجي علي مدي ٢٢ عاما مما سيكون له مردود واثار ايجابية علي مستوي الاداء والنشاط الاقتصادي ورفع قدرته التنافسية في المدي المتوسط كما ان من شأنه ايضا ان يشكل حافزا للتطوير ودافعا للتحرك للامام برغم بعض متاعبه.

يضاف الي ذلك انه بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ والغاء الاتفاقية الموقعة بين مصر والجماعة الاوروبية عام ١٩٧٧ بعد انشاء المنظمة وبالتالي كان من الصعب دخول منتجاتنا الاسواق الاوروبية خاصة الصادرات الزراعية منها مالم نتوصل الي وسيلة بديلة تنظم هذا الامر وتسهم في فتح الاسواق مرة اخري ومن ثم كان من الضروري ان تكون لدينا اتفاقية للمشاركة خاصة بعد ان توجه الاتحاد الاوروبي جنوبا لابرام مثل هذه الاتفاقيات مع الشركاء المتوسطيين ومصر بالطبع لم يكن ممكنا ان تتخلف وان تفقد هذه الاسواق.

اضف الي ذلك شيئا اخر يتعلق بحجم الهجوم والنقد الشديد الذي واكب تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري عام ١٩٩١ مع بدء تطبيق اتفاقية او جولة اورجواي.. ولقد كانت تقديرات بعض المحللين تشير الي ماتوقعته او اعتقدته من مشاكل كبيرة قالت ان مصر سوف تواجهها بموجب هذه الاصلاحات لكن الاقتصاد المصري تحسن بصورة كبيرة ولم يتعرض لاية هزات كما توقع وتنبأ هؤلاء.. المهم اذا من وراء مثل هذه الاتفاقيات ان نتعلم كيفية مواجهة التحديات بروح المبادرة والمثابرة والعزم علي النجاح، لانه اهم عناصر بلوغ الهدف وان نعمل علي استئصال الروح الانهزامية من توجهاتنا والتي دوما نراها ترفع راية الشك والخوف مما ندعيه من عدم قدرة اقتصادنا علي المواجهة او المنافسة وهذا تحليل غير صحيح ويفتقد للدقة والموضوعية ولايثق بالقدرات الذاتية والطاقة الكامنة داخلنا.

■لكن ماذا عن الشق الثاني مما اعتبرتموه حكم توجه مصر نحو المشاركة مع اوروبا؟

□ نعم هناك نسق اخر علي قدر كبير من الاهمية لايقل عن الاول يتعلق بالعمل او السعي لاقامة تجمع عربي في اطار اتفاقيات المشاركة المتوسطية.. ذلك ان البعد العربي يشكل اهم عناصر توجهات السياسة الخارجية لمصر علي الاطلاق حتي وان تحدثنا عن توجهات تجاه اوروبا او غيرها باعتبار انه يشكل العمق الاستراتيجي لها ونرتبط من خلاله مع الاشقاء روابط عديدة من حيث وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والعادات والتقاليد والمصير الواحد.ومن ثم فيمكن تحقيق هذا التكامل سواء من خلال اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبري او الاتفاقيات الثنائية او حتي عبر تراكم قواعد المنشأ بين الدول والتي وقعت اتفاقيات للمشاركة مع الاتحاد الاوروبي عن طريق مشاركتها في انتاج سلع صناعية تم تصديرها للاسواق الاوروبية في اطار صيغة اغادير وهي اتفاقية بالغة الاهمية لانها تعطي القدرة علي زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية الاعضاء بها.وكنت شاهدا علي بلورة وصياغة هذه الاتفاقية عام ٩٧ و ١٩٩٨ حيث عقدنا خمسة اجتماعات بوزارة الخارجية وقتها للتنسيق بين اطرافها و كانت هناك مشاكل قد اعترضتها لكننا تمكنا من تجاوزها وتم توقيعها عام ٢٠٠٤

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ونأمل دخولها حيز التنفيذ قريبا بعد انتهاء عمليات التصديق عليها من برلمانات دولها.

اوجاع الكويز واسرائيل!

■يجرنا هذا الحديث عن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة بـ الكويز مع الولايات المتحدة من خلال «بوابة اسرائيل» لماذا الان وماهي قراءتكم لما احدثته من جدل واسع النطاق لم ولن يتوقف.. ثم لماذا شهر العسل المفاجيء بالعلاقات المصرية الاسرائيلية بعد طول ما شهدته من جمود وبرود؟

□ هذا سؤال ممتاز.. وانا اود الاجابة من نهاية السؤال.. فالعلاقات مع اسرائيل لم تشهد شهر عسل مفاجئ. وليست في طريقها الي التطبيع كما روجت لذلك بعض الدوائر ووسائل الاعلام.

نحن مازلنا علي موقفنا الثابت ونؤكد رفضنا لسياسات اسرائيل وممارساتها خاصة ضد اشقائنا الفلسطينيين ونؤكد ان مثل هذا المناخ لن يؤدي الي امن او استقرار بالمنطقة ومن ثم يصعب معه الحديث عن اي تعاون اقليمي او تطبيع للعلاقات بينها وبين العرب في ظل استمرار احتلالها لاراض عربية وعدم تسويتها للقضية الفلسطينية التي تتمسك مصر باعتبارها القضية المركزية وتشكل محور اهتمام سياساتها الخارجية ويكفي كما ذكر الرئيس مرارا التأكيد انها تستهلك ٨٠٪ من وقتنا وجهودنا.

ومن ثم اعود الي القول بأن توقيع اتفاقية الكويز وما احدثته من بلبلة كبيرة وهو امر مستغرب جاء بسبب نقص المعلومات عن هذه الاتفاقية وقيام البعض بالمبالغة فيما تضمنته من بنود ومحتويات ولكن اعتقد بأن الامر قد تغير تماما بعد نشر نصوصها وتوضيحات وزير التجارة الخارجية والصناعة عنها وانا اعيد التأكيد بأن هذه الاتفاقية المعروفة بالكويز لاتعني اقامة منطقة تجارة حرة بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة علي الاطلاق ولا هي تمهد الطريق اليها كما انها لاتستهدف تصدير منتجات اسرائيل للاسواق العربية.. ولا هي تفتح اسواقا امام منتجاتها.. الكويز ما هي الا آلية توفر فرص تفضيلية للتصدير للاسواق الامريكية لمن يرغب في ذلك من الشركات او المصانع المصرية..

وهي لا تلزمنا كما لاتطالبنا بفتح اسواقنا لا للسلع او البضائع الاسرائيلية او الامريكية، وبالتالي فالمستفيد الاول منها هو مصر بمن يرغب كما ذكرت من الشركات والمصانع.. قد يقول البعض انه لن اصدر للسوق الامريكي ولست راغبا في التعامل معه «هو حر فهذا شأنه»! كل ماتفعله الكويز انها خطوة مهمة قبل اقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة لتمكين المنتجات المصرية من دخول اسواقها لعدم وجود اتفاق مماثل يؤدي هذا الغرض وانا استطيع ان اؤكد لكم انه لاتوجد متاعب لهذا الاتفاق علي الاقتصاد المصري لو اننا استفدنا بما يوفره من فرص زيادة صادراتنا ومن ثم زيادة حجم ومعدلات التشغيل والتوظيف.. والتي يتبعها زيادة معدلات النمو وتحسين مستوي المعيشة حينها سنكون نحن الفائزون وان لم نستطع تحقيق ذلك فلا توجد علينا اية التزامات بموجب هذا الاتفاق ومن ثم فالامر يتوقف علي مدي رغبتنا وقدرتنا في التعامل مع الاسواق الامريكية وماهو مطلوب بها من منتجاتنا.

لاضغوط سابقة أو لاحقة!

وأود ان اضيف هنا ايضا بأنه لاتوجد ضغوط سياسية سبقت هذا الاتفاق وقعت علي مصر ولن نقبل بها نحن ايضا لان فكرته نبعت من داخلنا لاجل مصلحة اقتصادية بحتة.كما ان مايتردد عن احتمال تعرض مصر لضغوط مستقبلية لعقد اتفاقية تجارة حرة مع اسرائيل امر لا اساس له من الصحة ولا سند له من الواقع. لان هذه القضية ليست مطروحة داخليا اوخارجيا خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ان عقد اتفاقيات التجارة الحرة عادة ماتتم وفقا لمعايير اقتصادية وتجارية محددة وليس بسبب الضغوط السياسية.

■وماهي اهم ملامح تحركات السياسة الخارجية المستقبلية في شأن متابعة الملفات والقضايا الاقتصادية؟

□ استطيع القول اننا سنقوم بتنشيط سياستنا في المجالات الاقتصادية من اجل تحقيق اكبر قدر من الاستفادة مما ادخلته الحكومة من اصلاحات وماهي بصدد الاقدام عليه من اجراءات وخطوات في المستقبل القريب وفي هذا السياق اود الاشارة الي اننا سنركز جهدنا علي تنشيط الدور المصري من خلال منظمة التجارة العالمية بجانب تفعيل مشاركتنا في قمة تونس العالمية للمعلومات والمقررعقدها في نوفمبر القادم بالاضافة الي جهودنا المبذولة في اطار منظمات دولية مهمة مثل الاونكتاد واليوتيب ومنظمات اقليمية مثل الجامعة العربية والاتحاد الافريقي.

كما اننا سنضطلع بعدة مبادرات اقليمية في مجال التطوير والتحديث حيث تستضيف القاهرة قمة النيباد في ابريل القادم واجتماع اخر مهم لوزراء الخارجية العرب مع نظرائهم من دول الثماني الصناعية الكبري في مارس القادم وكذا عقد مؤتمر اقتصادي خلال النصف الاول من العام الجاري لبحث اساليب مكافحة الفقر واجتماع تشاوري افريقي في مجال المعلومات.

ثم اتجاه اخر ثالث يتعلق باستمرار جهودنا الدبلوماسية لفتح اسواق خارجية امام صادراتنا بالتعاون مع رجال الاعمال والتنسيق مع الوزارات المعنية ومن خلال بعثاتنا بالخارج لتسهيل حركة رجال الاعمال وانشطتهم وتحديد موقف مصر في اطار سياسة الجوار الاوروبية وفقا لخطة تستهدف مساندة عملية الاصلاح الداخلي وفقا لأولوياتنا.

ربيع شاهين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية